الأمـــم المتحـــدة

S/PV.7137

مجلس الأمن

السنة التاسعة والستون

مؤقت

الجلسة ٧١٣٧

الجمعة، ١٤ آذار/مارس ٢٠١٤، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس:	السيدة لوكاس	(لكسمبرغ)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إلييتشوف
	الأرجنتين	السيد أويارثابال
	الأردن	السيد عميش
	أستراليا	السيدة كينغ
	تشاد	السيد مانغارال
	جمهورية كوريا	السيدة بايك جي – أه
	رواندا	السيد غاسانا
	شيلي	السيد إراثوريث
	الصين	السيد شين بو
	فرنسا	السيد أرو
	ليتوانيا	السيدة مورموكايته
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	نيجيريا	السيد لارو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ديلورانتيس

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2014/153)

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2014/157)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 506.

1426480 (A)

الرجاء إعادة التدوير

وثيقة ميسّرة

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٥.

إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

الحالة المتعلقة بجمهورية الكونغو الديمقراطية

تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة (S/2014/153)

تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2014/157)

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيدة ماري روبنسون، المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى إلى المشاركة في هذه الجلسة.

بالنيابة عن المجلس، أرحب بالسيدة روبنسون التي تنضم إلى الجلسة المعقودة اليوم عبر الفيديو من لندن.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/153، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

كما أود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2014/157، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

أعطي الكلمة الآن للسيد مارتن كوبلر.

السيد كوبلر (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتهنئة لكسمبرغ لمناسبة توليها رئاسة مجلس الأمن في شهر آذار/مارس.

قبل شهرين، أطلعت المجلس على كيفية أن الآمال التي انبثقت في عام ٢٠١٣ قد بدأت تتحقق لمصلحة الشعب الكونغولي (انظر S/PV.7094). واليوم، أنا هنا طلبا لتلقّي الدعم من المجلس وتجديده مرة أخرى ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وذلك من أجل إنهاء البعثة.

إن هذه الجلسة توفر فرصة ممتازة لإثبات فعالية بعثة منظمة الأمم المتحدة، لا سيما مكونها العسكري.

لقد حققنا الكثير منذ عام ٢٠١٣. فهزيمة المسلحين التابعين لحركة ٢٣ آذار/مارس، والعمليات المشتركة ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية، وتأمين المناطق المحررة أمور تساهم جميعها في استعادة الاستقرار من أجل إعادة بسط سلطة الدولة تدريجيا على الجزء الشرقي من البلد.

ويجب علينا الآن تعزيز المكاسب التي تحققت، مع الاستمرار في تأمين المناطق التي لا تزال الجماعات المسلحة ناشطة فيها. وهذا يعني منع حدوث أي انتكاسة، عن طريق

وضع ضمانات. والأمر متروك لنا الآن كي نحافظ على السلام بقوة مع شعورنا بالاقتناع والمثابرة.

(تكلم بالإنكليزية)

هناك زخم جديد، ويجب أن نبني عليه. إن موقفنا القوي من الحماية، والاستقرار الذي تحقق بجهد كبير، هما الأساس الذي يمكن أن يُبنى السلام عليه.

بادئ ذي بدء، أود أن أصف حدثين يرمزان إلى المكانة التي توصلنا إليها. الحدث الأول مقياس جيد للتقدم المحرز، والثاني يوضح أن هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتحقيق السلام والأمن للمناطق المتضررة من الصراع.

إن مهرجان أماني للموسيقى والرقص من أجل السلام، الذي كان مقررا إجراؤه في البداية خلال أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أقيم في نهاية المطاف خلال شباط/فبراير، بفضل عودة السلام إلى غوما. وكان المهرجان خير مثال على كيفية أن الثقافة قادرة على التقريب بين الناس في جو من السلام. فقد غنّى ورقص معا أكثر من ٠٠٠ ١١ كونغولي ورواندي.

وعقب المهرجان، قمت بزيارة ما يسمى بمثلث الموت في كاتانغا. رأيت بعضا من ٨٠ قرية كانت محروقة ومهجورة. جماعات مايي - مايي باكاتا كاتانغا تحرق القرى وتروّع السكان بشكل منتظم. لقد تم تشريد أكثر من ٠٠٠ ٤٠٠ شخص حتى الآن. رأيت الأطفال المنفصلين للتو عن تلك الجماعات المسلحة، وكانت عيونهم تلمع وهي فارغة، وآباؤهم تعرضوا للقتل. لم يكن عندهم بيت يعودون إليه. قررت أن أعزز وجودنا في كاتانغا. وما فتئت كاتانغا، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، تشكل مفارقة حقيقية. إنها غنية جدا ولكنها تعيش أيضا حالة من الفقر المدقع.

إن هذين الحدثين يظهران الأمل واليأس، والفرص والتحديات، والماضي والمستقبل لشعب الكونغو.

وعشية اعتماد ولاية جديدة، تظل الأولويات الرئيسية لبعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية هي ذاتها. الأمن والحماية سوف يكونان أولويتنا الأولى، يتبعهما تحقيق الاستقرار في المناطق المتضررة من الصراع، وثالثا دعم عمليات الإصلاح وتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. ولا يمكن لبعثة منظمة الأمم المتحدة أن تبقى في الكونغو إلى الأبد. فبمساعدة من المجلس، يجب أن نسارع إلى العمل بثبات مع شركائنا الكونغوليين من أجل إحلال السلام الدائم، والبدء بالتخطيط لإنهاء البعثة تدريجيا. وإن نقل العديد من موظفينا المدنيين إلى الشرق هو خطوة أولى.

وبفضل المعلومات الاستخبارية التي يتم جمعها من مصادر مختلفة، بما في ذلك نظم الطيران بدون سلاح وبدون طيار، أو ما يسمى المركبات الجوية بلا طيار، أصبحت عمليات الاكتساح الجارية تستهدف القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على نحو أفضل. فقد كنا واضحين جدا معهم: استسلموا الآن، أو واجهوا لواء التدخل بكامل قوته. والحكومة، أيضا، كثفت جهودها بغية وضع حد للتهديد الذي تشكله القوات الديمقراطية لتحرير رواندا للسكان، وأنا واثق من أنها لن تتوقف حتى يلقوا أسلحتهم. ونحن نواصل معا عملياتنا العسكرية ضد هذه القوات.

وعقب الهجمات التي شنها تحالف القوى الديمقراطية في كانون الأول/ديسمبر، وراح ضحيتها ٢١ مدنيا، بمن فيهم ١١ من الأطفال الرضع والأطفال الصغار، أطلق الجيش الكونغولي عمليات واسعة النطاق ضد مواقع تحالف القوى الديمقراطية. وبدعم من القوة التابعة للبعثة، دمّر الجيش الكونغولي المقر الرئيسي لتحالف القوى الديمقراطية، وطهّر محاوره وطرقه الرئيسية، وهو يقوم الآن بعمليات للقضاء على جيوب المقاومة من جانب هذا التحالف.

وبغية أن تصل بعثتنا إلى نهاية جيدة، يتعين على القوة التابعة للبعثة، مع ذلك، أن تصبح قوة حديثة. فقد ثبت أن أربعة عشر عاما من اتباع نهج ثابت لحماية المدنيين أمر غير كافٍ.

يجب أن تكون قوة الأمم المتحدة في الكونغو قوية ومرنة، ومتنوعة ودائمة الترحال ومدربة تدريبا جيدا، وقادرة تماما على النشر عبر الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأن تتمركز في مناطق رئيسية وتعمل بعمق في معظم المناطق التي يتعذر الوصول إليها. ونحن بحاجة إلى زيادة الوجود النشط في إيتوري وفي جنوب كيفو وكاتانغا.

إذا أردنا تعزيز قدرتنا على التصدي بفعالية للجماعات المسلحة، يتعين على قوة الأمم المتحدة بأسرها العمل من دون كلل في السعي لملاحقتهم. وتحقيقا لهذه الغاية، تعمل القوة على تقليص الجانب الساكن لها وقواعدها العملياتية، وأن تركز على استخدام القوات المتنقلة. إن إعادة الانتشار الأخير للقوات المصرية الخاصة في كاتانغا ورد فعل أوروغواي على الهجوم على بينغا في كانون الثاني/يناير أظهرا أن اتباع نهج استباقي قادر على ردع الهجمات على المدنيين، ويبين الكيفية التي تعمل بها جميع العناصر والوحدات معا في نهج مدمج. شعارنا يعبر عن كل ذلك، أي ولاية واحدة وبعثة واحدة وقوة واحدة.

مع ذلك فإن استخدام القوة ليس وسيلة في حد ذاتها، إذ أن ذلك الاستخدام يسترشد بمبدأ هام واحد وهو السياسة أولا. نحن نسعى جاهدين دائماً لإيجاد حل سلمي وطوعي. فاستخدام القوة وحدها لن يحقق نتائج مستدامة ما لم يكن جزءا لا يتجزأ من إطار سياسي. لن تكتب الاستدامة للنجاح العسكري على حركة ٢٣متمردي آذار/مارس ما لم يتم تنفيذ إعلانات نيروبي وسرعة إدماج المحاربين السابقين الموجودين حاليا في أوغندا ورواندا في المجتمع. أرحب بكون قانون العفو الذي اعتمد مؤخرا يستبعد عن صواب حماية مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

ومع ذلك، يتعين على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تقوم على جناح السرعة باتخاذ خطوات ملموسة لكفالة تنفيذ خطة الحكومة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وأحث المجتمع الدولي والحكومة معا على إيجاد حلول تتعلق بالهيكل الأساسي وتمويل عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. مهما شددت لا يمكن أن أكون مبالغا في التشديد على أهمية إجراءات المتابعة المدنية المناسبة؛ ومن دون تلك الإجراءات ستبرهن المكاسب العسكرية على أنها سرعان ما تتلاشى. إننا إذ نأخذ ذلك في الحسبان لا يمكن أن نسمح بأي تراجع أو تقويض لما تم إنجازه حتى الآن، فعدم الإسراع في تنفيذ خطة التسريح وإعادة الإدماج سيؤدي إلى نكسة كبيرة. لا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك.

منذ آخر إحاطة إعلامية قدمتها إلى مجلس الأمن، ما برح العنف الجنسي ضد الفتيات والنساء يمثل مشكلة. إن البعثة مستمرة في عدم التسامح إطلاقا مع الإرهاب الجنسي، وفي الأيام المقبلة سوف تقوم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنبا إلى جنب مع مكتب مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بإصدار تقرير مواضيعي عن الكفاح ضد الإفلات من العقاب في مسائل العنف الجنسي. وما زلنا نشارك في الكفاح ضد الإفلات من العقاب. فقد استؤنفت محاكمة المشتبه بتورطهم في قضية مينوفا بعد انقطاع. واستمعت المحكمة العسكرية حتى الآن إلى شهادات أدلى بها ٦٠ من ضحايا الاغتصاب والانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان. وتواصل بعثة منظمة الأمم المتحدة تقديم الدعم التقني واللوجستي للعدالة العسكرية الكونغولية.

كذلك لا يوجد أي تساهل مع عملية تجنيد الأطفال. ومنذ منتصف كانون الأول/ديسمبر، انتُشل ٢٦٨ طفلا من صفوف الجماعات المسلحة الذين استسلموا للجيش الكونغولي. وكان أصغرهم سنا طفل يبلغ من العمر ١٠ سنوات.

أما أولويتنا الثانية فتتمثل في تحقيق الاستقرار في المناطق المحررة، وينبغي أن تؤدي إلى إعادة بسط سلطة الدولة عليها. إن مفهوم جزر الاستقرار إجابة مباشرة على الإسراع في بسط سلطة الدولة على المناطق بعد انتهاء الصراع. في آخر إحاطة إعلامية قدمتها لم يكن بمقدوري أن أبلغ بأن الأطفال كانوا في طريقهم إلى المدارس أو بأن الإدارة كانت تعمل في المناطق المحررة من متمردي حركة ٢٣ آذار/مارس. أما الآن فباستطاعتي أن أقول ذلك.

يسرني أن أبلغ بأن التقدم في روتشورو كيوانجا كان رائعا تماما للغاية. وتم نشر وحدات من الشرطة تدعمها قوات الشرطة التابعة للأمم المتحدة مع تزويدها بالخيام، وحصص الإعاشة والوقود. يعمل مدير الإدارة المؤقتة للإقليم وموظفي الخدمة المدنية، وبعثة منظمة الأمم المتحدة والفريق القُطري على وضع مشاريع لإعادة تأهيل الشرطة والعدالة وترميم المباني الحكومية. وأعيد فتح سجن روتشورو، وقامت بعثة منظمة الأمم المتحدة بتدريب موظفيه.

إن الملكية أمر حاسم. لذلك يسعدني أن سلطات شمال كيفو حددت سبعة مشاريع ريادية إضافية لتحويلها إلى جزر استقرار. ولكن، على الرغم من التقدم المحرز، لا تزال توجد صعوبات جمة يتعين التغلب عليها قبل أن يكون بوسعنا الكلام عن تقديم الخدمات العامة الأساسية الكاملة للناس في المنطقة. على الرغم من أن سوء الخدمات اللوجستية وعدم انتظام دفع المرتبات لموظفي الخدمة المدنية يعرقل من عمل الحكومة المحلية، مع ذلك عليها أن تتصرف بصورة عملية وأن تركز على العمل الذي يحدثا فرقا في حياة أبناء شعبها.

لتقديم دعم أفضل للحكومة حيث تمس الحاجة إلى ذلك الدعم، تتابع البعثة التحول إلى بعثة ميدانية. إننا ننتقل إلى الشرق. يجري نشر ثلثي جميع الموظفين الفنيين الموجودين في كينشاسا لتعزيز المكاتب الميدانية القائمة دعما لعملياتنا في منطقة الشرق. وقد أنشأنا وجودا دائما للمدنيين في كيوانجا وسيتم تكراره في مناطق أخرى. تقترب بعثة منظمة الأمم المتحدة في تحركها من نفس الناس الذين تنوي مساعدتهم. ليس المقصود من إعادة تشكيل بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية البعثة إطالة أمد بقائها هناك، بل على النقيض من ذلك، إنها الخطوة الأولى لخروج لا مفر منه.

أما أولويتنا الثالثة فهي التشجيع على تنفيذ إصلاحات رئيسية في سياق إطار السلم والأمن والتعاون. إن استمرار قيام القوات المسلحة لجمهورية الديمقراطية للكونغو في عمليات عسكرية قوية تعقبها جهود تثبيت الاستقرار التي تقوم بها بعثة منظمة الأمم المتحدة يجب أن تقترن بجهود إصلاح متسقة تقوم بها الحكومة.

دعما لخطط الحكومة للإصلاح، قمت بتشكيل فريق تنسيق على مستوى السفراء في كينشاسا يهدف إلى تنسيق مواقف الجهات المانحة. يبدو أن فريق التنسيق في المجالات الأربعة للشاغل الرئيسي للأمم المتحدة والشركاء الدوليين في جمهورية الكونغو الديمقراطية، أي: التسريح وإعادة الإدماج، والانتخابات، وإصلاح القطاع الأمني وتحقيق الاستقرار. لدينا رسائل واضحة. إن تسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم يجب أن يحدث الآن. ويجب أن تبدأ الآن الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات. يجب إحراز تقدم ملموس الآن في إصلاح القطاع الأمني.

أشجع بشدة الحكومة على الإسراع في تنفيذ إصلاحات رئيسية، ونحض المانحين على مد يد المساعدة لتمويل هذه الإصلاحات. وأشعر بقلق شديد إزاء بطء وتيرة إصلاح القطاع الأمني على الرغم من تشديد الرئيس كابيلا في خطابه الموجه إلى الأمة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ على أن إصلاح ذلك القطاع من بين أولوياته. إننا بحاجة إلى تسلم قوة الرد السريع التابعة للجيش الكونغولي في نهاية المطاف زمام

الأمور من كتائب لواء التدخل. إن التقدم المبكر في إصلاح الشرطة وإصلاح العدالة تعرض لنكسة بسبب عدم كفاية تمويل الميزانية، الأمر الذي يمنعنا في الأجل الطويل، من التصدي للإفلات من العقاب وفساد الإدارة.

أما على الجبهة الانتخابية، فقدمت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات للجمعية الوطنية مشروع خارطة طريق تدعو إلى عقد انتخابات محلية ومدنية وبلدية في مطلع عام ٢٠١٥. من المهم اعتماد ذلك المشروع بطريقة شفافة وشاملة. من خلال مساعينا الحميدة سوف نواصل تعزيز حوار شامل بهدف تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء انتخابات موثوقة. يجب التمسك بالأحكام الدستورية المتعلقة بالانتخابات، سواء من حيث الإجراءات والجدول الزمني.

أناشد المجتمع الدولي دعم جمهورية الكونغو الديمقراطية في السبيل الذي تسلكه نحو الحكم الديمقراطي. إن دعم المجلس أمر حاسم للحفاظ على المبادئ الديمقراطية السليمة. وإن دعمها أمر حاسم لضمان تصويت كل الكونغوليين. الماضي. ودعمها أمر حاسم لتحاشي الوقوع في أخطاء. كما أدعو المعارضة إلى المشاركة بصورة بناءة، ونحض جميع الأطراف السياسية على التوقيع على مدونة السلوك.

مع ذلك، ما زلت أشعر بالقلق جراء التطورات السياسية الأخيرة التي تمنع جميع القوى السياسية من التحرك بحرية وبصورة منتظمة. لذلك نحث الحكومة على احترام الحقوق الأساسية، من قبيل حرية الكلام والتعبير والتجمع، وتوسيع نطاقها لتشمل جميع القوى السياسية، كما ينص عليها الدستور الكونغولي. لقد شكلت فرقة عمل معنية بالأحداث الانتخابية لكي ترصد الحالة عن كثب؛ وسوف يقدم تقريرا عن الحالة بصورة منتظمة.

في ٢٤ شباط/فبراير، احتفلنا بالذكرى السنوية الأولى لتشكيل إطار السلم والأمن والتعاون. المبعوثة الخاصة للأمين العام، السيدة ماري روبنسون، التي ما زلت أتمتع بعلاقات عمل ممتازة معها، سوف تتكلم بمزيد من التفاصيل بشأن تنفيذ الالتزامات الوطنية.

بعد عقود من الصراع بين البلدان المجاورة، تشير الاتصالات الجارية على جميع المستويات فيما بين حكومات المنطقة إلى دينامية جديدة في المنطقة.

والثقة المتبادلة لا تزال هشة. وبناء الثقة يستغرق وقتا. ومع ذلك، فإن الاستثمار في البنية التحتية للنقل عبر الحدود والتعاون الاقتصادي سيمهدان السبيل أمام تحقيق الرخاء على الصعيد الإقليمي.

أولا، أود أن أشكر الجهات المانحة على مساهماتها المالية في مساعدتنا على تحسين مطار غوما. وتحويل غوما إلى مركز اقتصادي سيعزز التنمية الاقتصادية ويدعم التعاون الاقتصادي. وأترك للمبعوثة الخاصة ماري روبنسون تقديم معلومات تفصيلية عن المبادرات الحالية الرامية إلى تشجيع مباشرة الأعمال الحرة في القطاع الخاص.

ثانيا، ينبغي أن تكون الموارد الطبيعية لجمهورية الكونغو الديمقراطية مصدرا للرخاء وليس الفقر. وأرحب بعزم الحكومة على زيادة الإيرادات العامة من الموارد الطبيعية. وتقنين وتنظيم تصدير المعادن واستغلالها يعالجان الأسباب الجذرية للتراع.

وعلى الرغم من الصعوبات العديدة، فإنني أستشعر وجود روح مفعمة بالدينامية والأمل. ومن المؤكد أن ذلك ليس ضمانا للنجاح. غير أن هذه الروح تلزمنا جميعا في البعثة وفي الفريق القطري بأن نغتنم الفرصة المتاحة، ربما للمرة الأولى منذ سنوات عديدة، للتوصل إلى حل دائم.

غير أن السلام له ثمن. فبعثة الأمم المتحدة ستخفض ميزانيتها. وسيجري استقطاع أكثر من ٣٠٠ وظيفة. وأنا أول من ينتقد أوجه عدم الكفاءة وينادي بالحد من الازدواجية

وصقل الهياكل الإدارية. غير أن العمل الجاد بحاجة إلى موارد قوية.

(تكلم بالفرنسية)

وعشية تجديد ولاية البعثة، فإننا نتطلع إلى المستقبل بأمل ولكن بواقعية. وإنني على ثقة بأنه عندما نسمع أغاني الشباب الكونغولي بدلا من دوي الرصاص، فإن الازدهار سيكون قد اقترب.

وأود أن أشكر جميع موظفي الأمم المتحدة على ما يبدونه، في ظل ظروف متزايدة الصعوبة، من التزام يومي بالعمل من أجل إحلال السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى نحو أكثر تحديدا، في الذكرى السنوية الثانية عشرة لافتتاح إذاعة أوكابي، أود أن أعرب عن امتناني العميق لجميع موظفي المحطة لما يقومون به من عمل وما يبدونه من التزام. فإذاعة أوكابي هي محطة إذاعية لا مثيل لها. فقد أصبحت جزءا من الحياة اليومية للكونغوليين وتشكل في معظم الأحيان مصدرهم الوحيد للمعلومات. وهي تساعد، عبر الأثير، على توحيد المجتمع الكونغولي.

وأتقدم بالشكر مرة أخرى إليكم، السيدة الرئيسة، وإلى أعضاء مجلس الأمن على دعمكم.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد كوبلر على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

وأعطي الكلمة الآن للسيدة روبنسون.

السيدة روبنسون (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، السيدة الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إعلامية إلى مجلس الأمن من لندن وعلى الدعم القوي الذي يقدمه المجلس للجهود الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار الدائمين في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة.

بعد عام واحد من توقيع إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، ما زلت مقتنعة بأنه يتيح أفضل الفرص والأمل في تحقيق الأمن وتحسين الأحوال المعيشية لسكان المنطقة الذين ما زالوا يتحملون وطأة العنف المسلح والعدوان. وفي الواقع، فإن الشعور بالأمل قد ازداد قوة في العام الماضي بهزيمة حركة ٢٣ مارس المتمردة، والتي أعقبها التوصل إلى إعلانات حوار كمبالا بين الأطراف. وتواصل القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية وقوة لواء التدخل التابعة لها، الجهود الرامية إلى تخليص شرق البلد من الجماعات المسلحة.

وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من كثرة التحديات، بدت مشاعر الأمل في الحوار والثقة والتعاون الإقليمي – وهي أمور تشكل الأساس للسلام والأمن – أقوى في العام المنقضي. وبالتعاون في ما يتعلق بالنقاط المرجعية على الصعيد الإقليمي وبناء توافق في الآراء حول خطة العمل من أجل تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون، تمكنت بلدان منطقة البحيرات الكبرى من إظهار إمكانات إطار الأمل وأن تحقيق السلام والأمن الدائمين في المنطقة أصبح قاب قوسين أو أدنى إذا حافظنا على الزخم الحالي. غير أنني أود أن أشدد على أن الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة ما زالت دقيقة ومحفوفة بالمخاطر تماما وأنها تتطلب اتخاذ إجراءات على عدة مستويات من أجل المحافظة على الزخم الحالي وتحقيق نتائج ذات مغزى.

وتتمثل طريقة جيدة للمحافظة على الزخم الحالي ولكفالة وفاء إطار الأمل بوعوده في مواءمة الإجراءات الدولية مع الديناميات الإقليمية الإيجابية الناشئة، الأمر الذي يعزز أهداف إطار السلام والأمن والتعاون. ورئاسة أنغولا الحالية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى تتيح فرصة طيبة

وتنطوي على آفاق كبيرة للنهوض بقضية السلام والاستقرار في المنطقة.

وفي أخر مؤتمر قمة للمؤتمر الدولي المعني بالسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى والذي عُقد في لواندا في كانون الثاني/يناير، عرض الرئيس دوس سانتوس رؤية لفترة ولايته، تكمل أهداف إطار السلام والأمن والتعاون. وبدأ الرئيس حوارا سياسيا مع الرؤساء كاغامي وكابيلا وموسيفيني وزوما بشأن الجماعات المسلحة غير القانونية مثل القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وتحالف القوى الديمقراطية، اتفقوا خلاله على خطة للتصدي لمصادر انعدام الأمن في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي المنطقة. ومن بين أمور أخرى، جرى الاتفاق على أن يجتمع رؤساء هيئات الأركان العسكرية للبلدان الخمسة المشاركة في الحوار لبحث سبل دعم خطط جمهورية الكونغو الديمقراطية للتصدي للقوات الديمقراطية.

وأعتقد أن ثمة آفاقا جيدة لوضع خطة إقليمية من خلال الحوار وأنا أشجع القيادة السياسية متمثلة في الرئيس دوس سانتوس بقوة على كفالة الاتساق وأن تكون نقطة التقاء لتنسيق الجهود المبذولة في المنطقة. وكانت اجتماعاتي العديدة مع الرئيس دوس سانتوس مشجعة جدا وأنا أؤمن إيمانا راسخا بأن الرئاسة الأنغولية للمؤتمر الدولي يمكن أن تحرز الكثير من التقدم في العامين المقبلين.

وكما سبق أن قلت، فإن القوات المسلحة الكونغولية تحرز، بدعم من البعثة وقوة لواء التدخل التابعة لها، تحرز تقدما كبيرا في عملياتها ضد تحالف القوى الديمقراطية. وقد بدأت الآن العمليات ضد القوات الديمقراطية، كما استمع أعضاء المجلس. وهذه تطورات هامة حقا. غير أنني أعتقد أنه ينبغي أن تأخذ في الاعتبار الخطة الإقليمية والخطوات المتفق عليها في لواندا ومواءمة الجهود المبذولة لتحقيق أفضل النتائج.

ويحدوني خالص الأمل في الاستمرار بهمة في العمليات القوية ضد عناصر القوات الديمقراطية التي ترفض الاستسلام وأن يجري الانتهاء منها على وجه السرعة. وينبغي أن يُتاح لمن يسلمون أنفسهم والذين لم يشاركوا في الإبادة الجماعية أو الجرائم الخطيرة الأخرى خيار العودة إلى رواندا بكرامة من خلال العمليات المقررة.

ومن المؤشرات المشجعة للغاية الالتزامات التي قطعها الرئيس كابيلا في لواندا بالتصدي لخطر القوات الديمقراطية بطريقة شاملة بحلول نهاية العام والإنذار النهائي الذي وجهته حكومته إلى القوات الديمقراطية في ٢٤ شباط/فبراير، فضلا عن الإجراءات التي اتخذتها القوات المسلحة الكونغولية مؤخرا بدعم من البعثة وقوة لواء التدخل التابعة لها. ومن شأن التصدي لوجود القوات الديمقراطية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يمكننا من قطع شوط طويل بالفعل في معالجة شواغل رواندا وتخفيف حدة التوترات في المنطقة. وسيشكل ذلك لبنات لبناء الثقة والثقة المتبادلة بما لذلك من تأثير مضاعف من أجل تيسير التعاون الاقتصادي والاجتماعي. ومن شأن ذلك أيضا أن ييسر الجهود المبذولة من أجل استعادة سلطة الدولة بالكامل في منطقتي كيفو بشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ومن المهم بنفس القدر، فيما تبدأ السنة الثانية من التنفيذ، أن نُعجل بتنفيذ الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لإطار السلام والأمن والتعاون. وكما دأبت على القول، لا يمكن للسلام أن يترسخ دون وجود أدلة ملموسة على أرض الواقع على إمكانية ازدهار الوظائف والأعمال التجارية وإلا إذا شعر الناس بحدوث فرق في حياتهم.

وفي أعقاب إقرار آلية الإشراف الإقليمية لعقد مؤتمر استثماري للقطاع الخاص في المنطقة، شرعت في العمل، بالاشتراك مع فريقي وبالتعاون مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي والبنك

الدولي ووكالات الأمم المتحدة ومع عدد من الدول الأعضاء، بغية عقد المؤتمر قبل نهاية هذا العام. وسيعزز المؤتمر الفهم المشترك لدور القطاع الخاص في النهوض بالركيزة الاقتصادية للإطار وفي التحفيز على وضع توصيات قابلة للتطبيق في مجال السياسات لكي ينظر فيها صناع القرار وتهيئة مجال لأصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص في البلدان الموقعة لتحديد فرص الأعمال التجارية والاستثمار. وسيخلق هذا أيضا مجالا لقادة الأعمال التجارية لإقامة علاقات وتوسيع شبكاتهم المهنية وتبادل الخبرات.

وسيعقد مكتبي المؤتمر بالاشتراك مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي وبالتشاور الوثيق مع سائر وكالات الأمم المتحدة وبلدان المنطقة، وذلك بدعم من المؤسسات الثنائية والمتعددة الأطراف.

سجلت الركيزتان الاجتماعية والاقتصادية لإطار السلام والأمن والتعاون، أيضا بعض الإنجازات بإنشاء محفل نسائي ضمن الإطار، الذي تشرفت بالمساعدة على إطلاقه في ٢٨ كانون الثاني/يناير في أديس أبابا، خلال مؤتمر قمة الاتحاد الافريقي. وقد افتتح المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المرفق التدريبي المعني بالعنفين الجنسي والجنساني في كمبالا في ١٦ شباط/فبراير، لتدريب أفراد الأمن في المنطقة. والتعاون مستمر مع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وغيره من الشركاء من أجل تفعيل تلك الآليات الهامة.

إن اتصالاتي الأخيرة مع منظمات المجتمع المدني من مختلف أنحاء المنطقة، التي جرت في أديس أبابا على هامش مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي عقد خلال شهر كانون الثاني/يناير، واجتماعات المتابعة، سواء في جمهورية الكونغو الديمقراطية أو مؤخرا في لاهاي، خلال اجتماع فريق الاتصال الدولي، كشفت بوضوح استعداد ذلك الفريق الحاسم للاضطلاع بدور نشط فيما يخص تنفيذ الإطار. وأتطلع إلى أن يقدم أعضاء المجلس دعمهم لجميع تلك المبادرات، التي من شأنها أن تؤثر بشكل مباشر على حياة الشعوب في المنطقة.

وجرى كذلك إحراز تقدم ذي صلة على المستوى الوطني، منذ إقرار خطة العمل المتعلقة بتنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون. وأثني على الرئيس كابيلا وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على إصدارهما قانون العفو، وذلك تمشيا مع إعلانات حوار كمبالا، التي أنهت رسميا الصراع مع حركة ٢٣ مارس. وأعتقد أنه يجب علينا جميعا الإقرار بأنه لم يكن من السهل بالنسبة للحكومة، اتخاذ تلك الخطوة، وشكل إصرارها على أن تكون جزءا من العملية، علامة على رياديتها.

و كما نعلم، لن يطبق العفو على المسؤولين عن ارتكاب الجرائم الخطيرة وانتهاكات حقوق الإنسان. لكن الأمر يتطلب اتخاذ المزيد من الإجراءات المتعلقة بالمتابعة، ولا سيما فيما يخص إعادة مقاتلي حركة ٢٣ مارس من أوغندا ورواندا، والشروع في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، للأفراد المؤهلين.

وقد أثرت خلال زيارتي الأخيرة للمنطقة، مع الجهات المعنية، مسألة المقاتلين السابقين في حركة ٢٣ مارس. ويسرني إحراز بعض التقدم فيما يتعلق بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وكذلك إجراء مناقشات نشطة مع الشركاء الدوليين. ولكن هذه المسألة مسألة حاسمة ينبغي إحراز المزيد من التقدم بشأنها، كما أكد ذلك زميلي وصديقي مارتن كوبلر.

إنني أستمر في التواصل مع وزير الدفاع الأوغندي كيونغا، والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، وآلية الرقابة الوطنية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من أجل تسريع إنشاء آلية المتابعة، كما هو متفق عليه في إطار إعلانات حوار كمبالا.

وفي غضون ذلك، لا تزال العديد من المسائل البالغة الأهمية بحاجة إلى اهتمام عاجل. ويتعين القيام بالمزيد في جمهورية

الكونغو الديمقراطية، من أجل توطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وإصلاح القطاع الأمني، مرة أخرى، إنني أتفق مع مارتن كوبلر بأنه يتعين أن يحظى ذلك بالمزيد من الأولوية، لا سيما فيما يتعلق بالجيش، وتعزيز الحكم الرشيد والمصالحة والتسامح وإرساء الديمقراطية. بينما يستمر بذل الجهود لمواءمة العديد من الخطط الوطنية مع إطار السلام والأمن والتعاون، لتحقيق أفضل النتائج، تحتاج آلية الرقابة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى المزيد من التعزيز بغية الاضطلاع بولايتها بكفاءة. خلال زيارتي الأخيرة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، كان من دواعي سروري العلم من كل من رئيس الوزراء ماتاتا بنيو مابون، ومنسق آلية الرقابة الوطنية، فرانسوا موامبا، بتحسن الدعم المقدم إلى الآلية والتنسيق مع الحكومة.

ورغم التقدم المتواضع الذي سجل العام الماضي، لا يزال أمامنا طريق طويل يتعين علينا أن نقطعه، من أجل تحقيق أهداف الإطار. حيث لا تزال الحالتان الأمنية والإنسانية في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية هشتين. وأود أن أقول بأنهما لا تزالان غير مقبولتين، لأنهما لا توفران الأمن اللازم للنساء وأسرهن على وجه الخصوص. لذلك، يجب علينا أن نجد الوسائل والشجاعة لمعالجة جميع الأسباب الكامنة للصراعات، وتعزيز المصالحة وإزالة العقبات التي تعوق العودة الطوعية للاجئين بأمان وكرامة. علاوة على ذلك، ينبغي توجيه الجهود في اتجاه العمل مع المنطقة لبناء الثقة، التي لا يمكن بدونها أن يزدهر التعاونان الاقتصادي والاجتماعي.

وبينما ينبغي أن تظل الجهود مركزة على تحقيق الاستقرار في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، يجب أن نضع في اعتبارنا كذلك، أثر التطورات في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان الموقعين أيضا على الإطار، وجيران جمهورية الكونغو الديمقراطية. إنني قلق للغاية، وأعلم بأن أعضاء المجلس يساورهم نفس القلق، جراء التقارير المستمرة عن وقوع انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في تلك البلدان والحالة الأمنية السائدة.

إجتمعت في الآونة الأخيرة، خلال وجبة إفطار في كينشاسا في ٣ آذار/مارس، مع كاثرين سامبا – بانزا، الرئيسة المؤقتة لجمهورية أفريقيا الوسطى. وتحدثنا مطولا. وأخبرتني بالحاجة الملحة لتوفير الأمم المتحدة للمزيد من القدرات لدعم حفظ السلام في بلدها، وطلبت مني أن أعرض هذه الحاجة الماسة على أعضاء المجلس اليوم.

بالإضافة إلى ذلك، وبطريقة أعتقد أنها تستدعي اهتمامنا، يثير تزايد التوترات في بلد موقع آخر هو بوروندي، قلقا بالغا. سوف أسافر إلى بوجمبورا في ١٩ آذار/مارس للتواصل مع الحكومة وأصحاب المصلحة، وذلك بالتنسيق الوثيق مع الممثل الخاص للأمين العام بارفيه أونانغا – أنيانغا.

قبل السفر إلى بوروندي، سأزور غوما، في ١٨ آذار/ مارس الذي يصادف مرور عام على اليوم الذي بدأت فيه ولايتي، من أجل الإعلان وعقد مؤتمر صحفي حول حدث ”سيأتي السلام يوما“، الذي سيعقد في ٢١ أيلول/سبتمبر، الذي سيحتفل به في جمهورية الكونغو الديمقراطية هذا العام. وسيمثل ذلك فرصة للعالم لإجراء تقييم، إلى حد ما، للتقدم الذي أحرزه ذلك البلد واحتياجاته على حد سواء.

خلال الأشهر المقبلة، سوف تكون بعض دورات العمل حاسمة، إذا أريد تحقيق المزيد من التقدم الحقيقي فيما يخص تنفيذ الإطار. وعلى الصعيد الوطني، يتعين على حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية التنفيذ السريع لأحكام إعلانات حوار كمبالا، بما في ذلك اتخاذ الخطوات الإدارية والتقنية الرامية لتسهيل إعادة توطين ما يناهز ٠٠٠ ٣ مقاتل سابق في حركة ٢٣ مارس، فروا إلى رواندا وأوغندا العام الماضي. ويمكن أن يكون المزيد من التأخير في تلك العملية مكلفا للسلام والاستقرار في المنطقة.

إن برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بحاجة أيضا على الصعيد الوطني إلى التنشيط. فهو لا يزال متوقفا جراء عدم وجود نهج متفق عليه، وخطة تمويل متفق عليها مع الشركاء الدوليين. كما سيلزم رفع قضايا بشكل ملموس في محاكم عادلة ومستقلة، ضد أولئك الذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وجرائم دولية. وإنني أرحب بالاقتراح المتعلق بإنشاء محاكم مختلطة.

وبينما من المهم مساءلة الدول الأعضاء فيما يخص تنفيذ التزاماتها وتقديم الدعم في هذا الصدد، يجب ألا يفوتنا الاسترشاد بحقيقة أن تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة سيتم من خلال عملية تدريجية. لذلك، فإن المنطقة ستتطلب وقتا، ودعما كذلك، لتحقيق أهداف إطار السلام والأمن والتعاون. والأهم ضرورة أن تكون الاتصالات والرسائل الدولية، قوية وثابتة ومنسقة بشكل جيد ومتماسكة لتحقيق النتائج المرجوة.

ورغم الضغوط الأخرى على أعضاء المجلس، وأنا أعرف أنها حقيقية جدا، أود أن أدافع عن استمرار الدعم القوي الذي قام به الأعضاء، لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة.

وأعتزم خلال الأشهر المقبلة، مع دعم المجلس الموقر، الاستمرار في تواصلي مع الرئيس دوس سانتوس ووزير الخارجية شيكوتي، سعيا لإسراء المزيد من التعاون فيما يخص الحوار السياسي بين قادة المنطقة حول القضايا الحساسة. ويحدوني أمل صادق في أن تتطور العملية، بدءا من الحوار الجاري بشأن الجماعات المسلحة غير المشروعة، لتشمل الحوار بشأن القضايا الهامة الأخرى التي ستحد بخلاف ذلك، من تحقيق أهداف إطار السلام والأمن والتعاون. وسأواصل أيضا بذل جهودي مع حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وسأدعم الجهود التي تبذلها أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، لضمان التنفيذ والمتابعة الفعالين لإعلانات حوار كمبالا.

وسوف أواصل بطبيعة الحال، العمل بشكل وثيق مع الممثل الخاص للأمين العام كوبلر الذي تربطني به كما قال علاقة ممتازة. ونحن نعمل بشكل وثيق جدا معا، وأعتقد أن ذلك مصدر قوة. فكلانا يفهم الحاجة إلى أن يكمل كل منا الآخر، ولكن أيضا الحاجة إلى العمل بشكل وثيق معا.

وسوف تعمل أيضا على نحو متزايد مع المجتمع المدني، بما في ذلك المجموعات النسائية، ومع الشركاء الدوليين، بمن في ذلك فريق المبعوثين، الذين تربطني بهم أيضا علاقة ممتازة، لمساعدة الحكومة على الإسراع في تنفيذ الإصلاحات الوطنية الرئيسية، بما في ذلك إصلاح القطاع الأمني، وتوطيد سلطة الدولة في جميع أنحاء البلاد، وإجراء المصالحة الوطنية وإرساء الديمقراطية، لا سيما ونحن نقترب من دورة الانتخابات المقبلة.

أود أن أختتم بكلام شخصي عن إحياء ذكرى الحدث الخاص الذي أصبح وشيكا، والمتمثل في الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية التي جرت في رواندا.

وكما قلت للمجلس خلال أول إحاطة إعلامية قدمتها إليه بصفتي مبعوثة خاصة، في أيار/مايو ٢٠١٣، (انظر S/PV.6960)، فإنني أتذكر جيدا أول زيارة قمت بها إلى رواندا بعد ذلك الحادث المأساوي، وصور الفظائع ما زالت عالقة في ذهني. وبينما نخلد ذكرى ضحايا الإبادة الجماعية، أود أن أشجع الجميع على التفكير مليا في الدروس المستفادة مما قمنا به من أعمال معا، لنكفل أن السنوات اللاحقة – السنوات العشرين وما بعدها – ستتسم في منطقة البحيرات الكبرى بالتسامح والسلام والاستقرار والتنمية.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيدة روبنسن على إحاطتها الإعلامية.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام كوبلر، والمبعوثة الخاصة للأمين العام

روبنسن، على تفضلهما بموافاتنا بمعلومات اليوم عن تقريري الأمين العام (S/2014/157 و S/204/153، على الترتيب) وتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وعلى نحو ما سلط عليه الضوء تقرير الأمين العام، على الرغم من التطورات الإيجابية التي وقعت مؤخرا في عام ٢٠١٣، من الواضح أن الزخم قد أصبح بطيئا، والتقدم صار محدودا عل الجبهتين السياسية والعسكرية. ونحن بصدد حالة أمنية متقلبة ليس فقط في الشرق، ولكن في جميع أرجاء البلد، والقوات السلبية ما زالت في حالة اهتياج، تقتل وتشوه وتغتصب الفتيات والنساء، وتشرد آلاف المدنيين.

إن خطورة ونطاق عمليات القتل والانتهاكات المتواصلة في كاتانغا، وفي المناطق التي كانت تحتلها حركة ٢٣ آذار/مارس في كيفو الشمالية، تثير بالغ الانزعاج. والسبب الرئيسي لذلك هو ثقافة الإفلات من العقاب التي ما زالت سائدة في جميع أرجاء البلد. وجميع المجرمين - سواء كانوا من القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، التي اقترفت ١٨ في المائة من الجرائم المبلغ عنها في عام ٢٠١٣، أو أي جماعة مسلحة أخرى - يجب تقديمهم إلى العدالة ومساءلتهم عما اقترفوه من جرائم.

ومما لاشك فيه أن الأشهر القليلة القادمة ستكون حاسمة، وينبغي لنا أن ننظر بصورة جدية في كيفية تنفيذ القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، لا سيما فيما يتعلق بالقضاء على الجماعات المسلحة السلبية، وتوطيد عملية السلام وحماية المدنيين في المناطق المحررة.

ونرحب بالإشارة الواردة في التقريرين اللذين عرضهما مقدما الإحاطتين الإعلاميتين، المتعلقة باستسلام بعض الأفراد من بعض الجماعات المسلحة، بل إننا نشيد بالقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، مدعومة ببعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، لأنها هاجمت ودمرت عددا من معسكرات القوات الديمقراطية المتحالفة. واستئناف محاكمة مينوفا تطور إيجابي آخر، ونتطلع إلى محاكمة حاسمة يمكن أن ترسي سابقة للقضايا القادمة. كما يشكل قانون العفو الصادر مؤخرا، والمعتمد وفقا لإعلان كامبالا، خطوة إيجابية صوب المصالحة الوطنية، لكنه خطوة ستتطلب إجراءات يمكن قياسها. ونحث البعثة والمجتمع الدولي على القيام برصد وثيق لتنفيذه.

غير أن تلك التطورات الإيجابية ينبغي ألا تطغى على أن إحدى أقدم الجماعات المسلحة ما زالت في حالة فرار. وكما وقع دوما، طيلة الأعوام العشرين الماضية، فإن المشكلة التي نواجهها هي موقف حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية وحفظة السلام التابعين للأمم المتحدة، أي أفراد البعثة حاليا، إزاء التهديد الذي تشكله القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي القوات الضالعة في الإبادة الجماعية والمسؤولة عن الإبادة الجماعية ضد التوتسي. وخلال الفصل الأخير من عام ٢٠١٣، قيل لنا بأن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا كانت هي التالية في قائمة القوات السلبية التي سيتم القضاء عليها. فماذا وقع إذن في الفترة الفاصلة بين موعد تقديم ذلك الوعد وموعد تقديم الإحاطة الإعلامية القادمة؟ لا أحد يعرف. ليست هناك أي مساءلة.

وفي آخر جلسة عقدناها بشأن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت الخطة العملية العسكرية التي عرضت على مجلس الأمن هي أن تنسحب القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بعد القوات الديمقراطية المتحالفة. وقد فعلت ذلك، ونحن نحييها. وبعد ذلك، قيل لنا بأن البعثة ستركز مواردها على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. لكن لم يقع أي شيء من هذا. فقبل مجرد أسبوع أو أسبوعين من موعد هذه الإحاطة الإعلامية، سمعنا أن هناك عملية عسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

إن التهديد المتمثل في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ما زال قائما، على الرغم من ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق

الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية، التي عُزِّزَت بقدرات هجومية إضافية بعد نشر لواء التدخل. وعجز البعثة عن محاربة تلك القوة لا يزال واضحا.

ومرة أخرى، لقد حان الوقت لكي نرى تغيرا في سلوك حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية إزاء القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأعربت رواندا طيلة عدة سنوات عن شواغل مشروعة إزاء انعدام الإرادة السياسية لدى تلك الحكومة لمواجهة التهديد المتمثل في القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وقدمت مختلف تقارير مجلس الأمن أدلة مفصلة عن جميع أنواع الدعم الذي تمنحه جمهورية الكونغو الديمقراطية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وقدمت رواندا مزيدا من الأدلة على ذلك.

ومما يثير الانزعاج الأعذار المستمرة التي قدمتها البعثة، مرارا وتكرارا، عندما يتعلق الأمر بإجراء عمليات عسكرية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وبينما لا تلتمس الأعذار لانعدام المعلومات الاستخبارية – التي تبادلتها رواندا مع البعثة – فإنها تشارك في عمليات دعائية لتضليل مجلس الأمن بشأن القيام بعمليات عسكرية مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وفي ٩ آذار/مارس ٢٠١٤، شنت قوة لواء التدخل، بالاشتراك مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، هجوما على حاجز الطريق غير القانوني الذي نصبته القوات الديمقراطية لتحرير رواندا على طول الطريق بين كالينغيرا وتونغو. وقد كشفت معلومات موثوقة أن العقيد رمضان، قائد المنطقة العسكرية بالنيابة للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، سَرّب معلومات عن الهجوم المرتقب للواء على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، مما أدى إلى تقويض العملية.

وأود أن أضيف أن رواندا ليست هي الطرف الوحيد الذي يعرب عن إحباطه إزاء عدم اتخاذ أي إجراء ضد القوات السلبية. فبلدان المنطقة والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى أعربت أيضا عن الإحباط إزاء انعدام الإرادة السياسية لدى البعثة لمواجهة التهديدات التي تشكلها الجماعات المسلحة في منطقة البحيرات الكبرى.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية تستضيف جماعات مسلحة محلية وأجنبية، لاسميا حركة ٢٣ آذار/مارس، والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، والقوات الديمقراطية المتحالفة/الجيش الوطني لتحرير أوغندا. ونتيجة لذلك، وضع المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى آليات مفصلة لمعالجة الحالة، بما في ذلك تدابير سياسية وعسكرية. وقد تولت الأمم المتحدة زمام بعض تلك الآليات، بما في ذلك لواء التدخل في إطار بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. بيد أن التهديد الكبير الذي تشكله القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لم يُوَاجَه بعد. وكان ذلك مرة أخرى موضوع مؤتمر القمة الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، الذي عقد في لواندا في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وكُلِّفَ فيه مرة أخرى رؤساء أركان الدفاع في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وأوغندا وجنوب أفريقيا بتقييم الحالة واقتراح آليات جديدة للقضاء على القوات الديمقراطية لتحرير رواندا.

وفيما يتعلق بالحالة الراهنة المتعلقة بالقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، أود أن أطلع المجلس بإيجاز على بعض المعلومات المستكلمة بشأن أنشطتها. تقدر قوة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا ب ٠٤٠ ٣ فرد، بما في ذلك المشاة والأسلحة الأساسية. ويحتمل أن تتعزز تلك القوة، بسبب استمرار التجنيد والتدريب. وحاليا، تقوم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا بالأنشطة التالية. أولا، إنها تعزز تعاونها مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، لا سيما على المستوى التشغيلي. وقد مكنها ذلك من التكيف وإعادة

التسليح وتبادل المعلومات الاستخبارية، وحرية التحرك والمرور بغية التسلل إلى رواندا وشن الهجمات الإرهابية فيها. ومن تموز/يوليه ٢٠١٣ حتى الآن، تم إلقاء القبض على ٤٢ من المتسللين والعناصر الإرهابية من أفراد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهم يُحَاكَمون أمام المحاكم الرواندية.

ثانيا، بخصوص التعبئة والتجنيد والتدريب وإنشاء الشبكات الإرهابية في رواندا، فإن هذه الأنشطة ييسرها المرور الآمن واللوجستيات التي توفرها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية.

ثالثا، الإدعاء الذي أطلقته بعثة الأمم المتحدة في الآونة الأخيرة ومفاده أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا الموجودة في المناطق المأهولة بالسكان ليس سوى افتراء. وبالأحرى فإن معظم وحداتها موجودة في متنزه فيرونغا الوطني في مقاطعة كيفو الشمالية. كما تقول إن وحداتها في المناطق غير المأهولة من أراضي موينغا وأوفيرا في كيفو الجنوبية، ضالعة في فرض الضرائب والتعدين غير القانونيين في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية من الحفاظ على المجهود الحربي.

أود أيضا أن أناقش مسألة مختلفة، المحاربين السابقين لحركة ٢٣ مارس. وفي حين أن تقرير الأمين العام (S/2014/157) يوحي بأن المشاورات بشأن المسألة المعلقة للمحاربين السابقين في رواندا ما زالت جارية، فإننا نذكر المجلس بأن هؤلاء المقاتلين موجودون في رواندا منذ آذار/مارس ٢٠١٣- تقريبا منذ سنة. وقد قامت الحكومة الروانديةبكل ما يتطلبه القانون الدولي لاحتواء هذه المجموعة، بما في ذلك نقلها إلى منطقة نغوما في المقاطعة الشرقية، على بعد ما يقرب من ٢٥٠ كيلومترا من حدود جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولكن على الرغم من دعواتنا المتكررة للمجتمع الدولي إلى تحمل المسؤولية، لم يُنجز الكثير. وبدأت بعض الاتصالات في كانون الأول/ديسمبر، ولكنها لم تكن كثيرة في الواقع.

ولن أخوض كثيرا فيما يتعلق بالتقرير عن إطار السلام والأمن التعاون (S/2014/153)، نظرا لأن تنفيذ الإطار سوف يناقش في نيروبي. في ٢٧ آذار/مارس.

وكما قلنا في السابق، يصادف الشهر القادم إحياء الذكرى السنوية العشرين للإبادة الجماعية ضد التوتسي. ولا يمكن أن يكون رمزا لتحقيق العدالة للضحايا أكثر من هزيمة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والقضاء عليها نهائيا. إنها إحدى القوة الفتاكة للإبادة الجماعية التي سُمح لها بترويع المنطقة على مدى العقدين الماضيين.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): في البداية، سيدتي الرئيسة، أود أن أنقل إليكم مدى تشرفنا برؤيتكم تترأسون مجلس الأمن اليوم. فأنتم تمثلون لكسمبرغ، وهو بلد تربطه بجمهورية الكونغو الديمقراطية علاقة طويلة تتسم بالاحترام والتقدير المتبادلين. أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد بسلفكم، ممثلة ليتوانيا، وأن أهنئها على الالتزام والمهارة اللذين أدارت بهما أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

كما أود أن أنقل إلى مجلس الأمن امتنان شعب وحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية لجهود الأمم المتحدة الرامية إلى التمسك بسيادة بلدنا وسلامته الإقليمية وكفالة تحقيق السلام والاستقرار فيه.

وختاما، أود أن أشيد بالسيد بان كي - مون، الأمين العام، الذي أسفر اهتمامه بتوطيد السلام في بلدي إلى انهماكه شخصيا في الجمع بين رؤساء منطقة البحيرات الكبرى وجنوب أفريقيا من أجل توقيع اتفاق إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وقد أُبرم الاتفاق في أديس أبابا في ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٣.

لقد أحاط وفدي علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطق (S/2014/153)، وكذلك تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2014/157)، الذي يناقشه المجلس حاليا.

ويسر وفد بلدي أن يلاحظ أن كلا التقريرين يعترف بالجهود التي يبذلها بلدي في تنفيذ التزاماته بموجب إطارالسلام والأمن والتعاون. وبالنسبة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ينبغي تأكيد تنفيذ الإطار – الذي يرسي للمرة الأولى الأسس لتحقيق السلام المستدام في شرق البلد والتعايش السلمي بين سكانه ومع جيرانه، خصوصا إلى الشرق منه. إن الإطار والقرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) الذي يعززه، يمثلان ابتكارين رئيسيين في وضع حد للأزمة التي ما برحت تتفشى في منطقة البحيرات الكبرى منذ منتصف التسعينات من القرن الماضي، وفي مبدأ الأمم المتحدة التقليدي المتعلق بحفظ السلام. وبالنسبة لشعوب المنطقة التي طالت معاناتها، فإن الإطار والقرار دليلان واضحان على تصميم المجتمع الدولي على التوصل إلى حل نهائي لحالة عدم الاستقرار التي استمرت فترة طويلة جدا وألحقت ضررا كبيرا ببلدي.

ومن ذلك المنطلق، يود وفد بلدي أن يؤيد النداء الذي وجهه رؤساء الدول والحكومات للبلدان الموقعة على إطار السلام والأمن والتعاون خلال الاجتماع الرفيع المستوى لآلية الإشراف الإقليمية، الذي عقد في أديس أبابا في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، والذي دعوا فيه بلدان المنطقة إلى التعاون واتخاذ التدابير اللازمة لتحييد الجماعات المسلحة؛ ومكافحة الإفلات من العقاب على جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية، والعنف الجنسي وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان؛ واتخاذ الإجراءات المناسبة ضد الأشخاص الخاضعين لنظام جزاءات الأمم المتحدة.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية عاقدة العزم على تحمل نصيبها من المسؤولية من أجل ضمان عودة السلام والوئام إلى المنطقة. ولتحقيق تلك الغاية، بمجرد توقيع الاتفاق الإطاري، بدأت الحكومة الكونغولية بالوفاء بالتزاماتها. وتواصل جهودها الرامية إلى الانتهاء من إصلاح القطاع الأمني. إن إصلاح أركان الجيش والخدمات الأمنية التي توفرها الشرطة؛ وتجنيد الشباب الكونغولي من جميع مقاطعات البلد في قوات الدفاع؛ وإعادة فتح الأكاديميات العسكرية؛ والتدريب للقوات الخاصة ووحدات الإسناد بإسهام من الشركاء الثنائيين، مع الهدف الرئيسي المتمثل في تفعيل قوة الرد السريع – كلها إجراءات ملموسة بدأت بالفعل وسوف تعززها الحكومة لجعل الدفاع من أراضينا أكثر فعالية وتقوية كفالة بسط سلطة الدولة.

وكما أكد الأمين العام في تقريريه، فقد أعلن رئيس الجمهورية، فخامة السيد جوزيف كابيلا كابانغي في شباط/فبراير ٢٠١٤، العمل بقانون العفو الخاص بجرائم التمرد والحرب والجرائم السياسية المرتكبة في جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من ١٨ شباط/فبراير ٢٠٠٦ إلى ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.

وقبل شهر، وبعد أن أدلى الرئيس ببيانه أمام مجلس النواب، عقد رئيس اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة اجتماعا مع الأحزاب والكتل السياسية. ومثل هذا الاجتماع بدء الدورة الانتخابية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٦، وأسفر عن اعتماد المجلس بالإجماع مدونةَ جديدة لقواعد السلوك للأحزاب السياسية والمرشحين. وحتى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٤، وقع ٢٣٣ حزبا سياسيا على المدونة.

في إطار نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أود أن أذكر بأنه في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، اعتمد مجلس الوزراء الخطة الوطنية الثالثة من أجل نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

لقد اكتملت إجراءات تحديد هوية المقاتلين من الجماعات المسلحة في كيفو الشمالية بعد إعادة تجميعهم في موقعين في

كانياروسينيا وبويريمانا. وسيتم إجلاء المستحقين منهم في إطار الخطة ونقلهم إلى مراكز الفرز تمهيدا لعمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وفي غضون ذلك يستمر إجلاء المقاتلين السابقين في ميليشيا باكاتا – كاتانغا المستوفين للشروط إلى مركز الفرز.

علاوة على ذلك، وكما أعلن رئيس بلدي في خطابه إلى الأمة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر، فستبدأ عملية اللامركزية في القريب العاجل بتشكيل الحكومة الجديدة، على أساس إنشاء المقاطعات الجديدة بصورة تدريجية ونقل الخدمات المالية للحكومة المركزية إلى المقاطعات، وإنشاء صندوق تحقيق الاستقرار الوطني.

يذكر المجلس أنه وبعد هزيمة حركة ٢٣ مارس، أمر الرئيس والقائد الأعلى للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، باستخدام القوة في نزع سلاح جميع الجماعات المسلحة الأجنبية والوطنية التي لا تزال ناشطة في جميع أنحاء البلد وما تزال ترفض الاستجابة إلى العرض المقدم لها بنزع السلاح بطريقة طوعية.

وفي ميدان العمليات، فقد بدأت القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عملية ملاحقة المتمردين الذين رفضوا الاستجابة لبرنامج نزع السلاح والتسريح والإدماج، بإطلاق حملة لاستعادة السلام إلى الجزء الشرقي من البلد في ١٦ كانون الثاني/يناير. وتتواصل العمليات بصورة ناجحة ضد القوات الديمقراطية المتحالفة في كيفو الشمالية وفي الجزء الجنوبي من المقاطعة، وضد متمردي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في كيفو الجنوبية.

وفي ذلك الصدد، رحب السيد مارتن كوبلر بالعمليات التي شنتها مؤخرا القوات المسلحة لجمهورية الكونغو ضد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعات المسلحة، وأعلن عن دعم بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية للجيش الكونغولي، فضلا عن التعاون الوثيق معه من أجل تحييد القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وكما قال المتحدث الرسمي باسم الحكومة أثناء مؤتمر صحفي عقد في ٧ آذار/مارس، فقد طلب السيد كوبلر أيضا – عبر بيان وجّهه إلى متمردي القوات الديمقراطية لتحرير رواندا – التوقف فورا عن دعم زعمائهم الذين تجري محاكمتهم، أو يتوقع نزع سلاحهم بالقوة.

وعلى الصعيد نفسه، فإن الأخذ بالفكرة التي أعرب عنها المبعوث الخاص للولايات المتحدة الأمريكية المعني بمنطقة البحيرات الكبرى أمام مجلس الشيوخ الأمريكي في ٢٦ شباط/فبراير، يقتضي القول بأنه إذا فشلت البلدان التي تؤوي عناصر حركة ٢٣ مارس في تسليمهم إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى العدالة الدولية، فإنه ستقع عليها مسؤولية كبيرة – وفقا لأحكام الإطار – تتمثل في كفالة عدم استئناف أولئك الأفراد أنشطتهم العدائية.

وفيما يتعلق بدعم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للقوات الديمقراطية لتحرير رواندا – على النحو الذي ذكره سفير رواندا للتو – فقد وضّحت جمهورية الكونغو الديمقراطية – خلال جلسة سابقة للمجلس (انظر S/PV.7107)، الجهود التي تبذلها الحكومة في ذلك الصدد مع الحكومة الرواندية. وفيما بعد واصلت حكومة بلدي بذل تلك الجهود بمفردها، ثم تواصلت أيضا فيما بعد، بمساعدة من البعثة. وكما سبق أن أبلغنا المجلس، فقد توقفت تلك الجهود بعد تمرد حركة ٢٣ مارس.

وكما قلت للتو، فقد طلبت جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى المجلس إنشاء لواء التدخل بعد هزيمة تمرد حركة ٢٣ مارس، وأنشئ اللواء بالفعل بناء على طلب من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعليه، فقد أذن المجلس بالقضاء على جميع القوى المعارضة في المنطقة، علاوة على القضاء على مختلف الجماعات المسلحة. وقد بدأت تلك المهمة كما قلت –ويشهد على ذلك السيد كوبلر الموجود بيننا الآن.

وكما ظللنا نردد دائما، فإنه ليس ثمة مصلحة لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية في دعم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. فتلك القوات كانت موجودة في رواندا منذ وقوع الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا. ويعلم المجلس جيدا أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا لم تأت إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية بناء على طلب من بلدنا. بل يعزى ذلك إلى سخاء جمهورية الكونغو الديمقراطية وترحيبها بالمواطنين الروانديين الذين هربوا من فظائع الإبادة الجماعية. وبذلك أتى المسؤولون عن الإبادة الجماعية إلى بلدنا.

وقد أصبحت المشكلة اليوم مشكلة تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية التي يتعين عليها التصدي لها على نحو مستمر. ومن المؤكد أن جمهورية الكونغو الديمقراطية هي التي تعاني من وجود القوات الديمقراطية لتحرير رواندا في أراضيها، لأنها ما فتئت تقتل المواطنين الكونغوليين، منذ وصولها إلى بلدنا. وتتعرض النساء الكونغوليات للاغتصاب أيضا، في حين يتواصل إحراق القرى الكونغولية. وبالتالي، فنحن الذين نعاني من وجود تلك القوات. وما لم يكن هناك دافع من سوء النية، فكيف لحكومة يعاني شعبها من هذه الأفعال أن تدعم أولئك المجرمين؟ إن ذلك ليس ممكنا قطعا. وقد ذكرت ذلك لسفير رواندا آخر مرة. وكما يعلم المجلس، فهو لا يكف عن الكلام بصورة مستمرة عن جرائم الإبادة الجماعية المقرر إحياء ذكراها السنوية في القريب العاجل. ولكنه ينبغي ألا يهزأ بالشعب الكونغولي الذي ما زال يعاني.

ففي الجزء الشرقي من بلدي بلغت خسائرنا البشرية ما يربو على ٦ ملايين شخص. وكما قلت هنا في المرة السابقة، فما دامت جمهورية الكونغو الديمقراطية لم تشارك في فظائع الإبادة الجماعية التي شهدتها رواندا، ألا يمكن للأخيرة هذه أن تساعدنا فيما يتعلق بال ٦ ملايين شخص الذين توفوا في شرقي البلد ؟ وعليه، ينبغي ألا يهزأ أي من كان بالشعب الكونغولي، لأنه ليس ثمة سبب يدعو الحكومة الكونغولية إلى دعم القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وليست لنا أي مصلحة في دعم تلك القوات.

ويعمل السيد كوبلر في المنطقة أيضا. وبوسعه أن يشهد على ذلك. وكما يعلم المجلس، فما هي الاتهامات التي وجّهها إلينا ممثل رواندا حين عرض علينا تقرير الخبراء هنا بالأمس؟ فقد انتقد البعثة أيضا في إطار شجبه لتقرير فريق الخبراء. بل قال إن البعثة أيضا تتعاون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأظن أن ذلك ينطوي على سوء النية، لأن رواندا هي التي تدعم تلك العناصر بطريقة تمكّنها من زعزعة الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية على نحو مستمر. فهي ليست سوى ذريعة. وهو يدرك اليوم أنه إذا تمكن المجلس من القضاء عليها، فلن يكون هناك أي مبرر لاستمرار وجود تلك العناصر في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبالتالي لن يكون بوسعها مزاولة تلك الأنشطة هناك. وعليه، أهيب بالمجتمع الدولي، وبجميع أعضاء مجلس الأمن تقديم المساعدة اللازمة لنا في إيجاد حل لهذه الحالة في بلدي، التي لا ذنب لنا فيها. ولا يسعنا التسامح مع توجيه الاتهامات إلينا دون مبرر.

ينبغي أن تُجدّد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية بما يتماشى مع روح الفقرات ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ من القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣) المؤرخ ٢٨ آذار/مارس ٢٠١٣ حيث قرر مجلس الأمن توسيع نطاق المهمة التي سبق أن أسندها إليها وتكميلها، من خلال كتيبة التدخل، بغية تحييد الجماعات المسلحة، على النحو المنصوص عليه الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة ١٢ من منطوق القرار. من شأن ذلك أن يسمح للبعثة بالعمل على الحد من الخطر الذي تشكله الجماعات المسلحة على سلطة الدولة وأمن المدنيين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية وتمهيد الطريق للاضطلاع بأنشطة تحقيق الاستقرار.

وفي ذلك الصدد، أود أن أهنئ بعثة منظمة الأمم المتحدة، وكتيبة التدخل، والبلدان المساهمة بقوات، على جودة العمل المضطلع به طوال فترة الولاية الأولى التي توشك الآن على الانتهاء. لقد أسفر ما قامت به كتيبة التدخل بالعمل جنبا إلى جنب مع القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية عن إلحاق الهزيمة بحركة ٢٣ مارس، الأمر الذي حظي بالتقدير الشديد من جانب الشعب الكونغولي.

وترى حكومتي أنه ينبغي أن تؤدي الولاية الثانية لكتيبة التدخل، التي ستبدأ قريبا، إلى أن تتكلل بالنجاح الجهود التي بذلت لاستعادة السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى. وكما قال السيد رئيس الجمهورية، السيد جوزيف كابيلا كابانغي، بمناسبة التوقيع على الاتفاق الإطاري:

> ”لقد آن الأوان، أوان الجد، لأن نكفل لشعبنا الحق في الحياة واستمرار التمتع بأثمن ما يتوقعونه من قادته، ألا وهو السلام؛ لكن ليس السلام الذي يأتي على أسنة الرماح، لا، ولا الذي يقوم على المقابر، فإنما ذلك سلام مصطنع في جوهره ومؤقت، وإنما السلام الذي ينبع من الاعتراف بالمصير المشترك، والرغبة في العيش معا، والتصدي بمسؤولية للمشاكل، واحترام القواعد والمبادئ، لا سيما تلك التي أعربنا للتو مرة أخرى عن التزامنا بها بتوقيعنا على الاتفاق الإطاري.
>
> ”لا جرم أن للسلام متطلباته، ولكنه الوحيد القادر على إصلاح ما أفسده الزمن وخرّبه التاريخ. وهو لا يمكن تحقيقه بدون إخلاص الأطراف الفاعلة، ولا يمكن بناؤه إلا في سياق الحقيقة. والحقيقة أن جمهورية الكونغو الديمقراطية، على الرغم من الاعتداءات المتكررة التي تعرضت لها، بلد يحب السلام، ولطالما احترم سلامة أراضي جميع جيرانه وسيادتهم. وسيكون ذلك ديدنه دائماً.“.

أخيرا، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أرحب بيننا بحضور الممثل الخاص للأمين العام في جمهورية الكونغو الديمقراطية، السيد مارتن كوبلر، وأن أشكره على الدينامية التي يتمتع بها والتي انعكست على أنشطة البعثة في ميادين العمل. كما أود أن أعرب عن امتناننا سعادة السيدة ماري روبنسون، المبعوثة الخاصة للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، على التزامها وعلى جهودها من أجل استعادة السلام الدائم في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي جميع أنحاء منطقة البحيرات الكبرى.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): طلب ممثل رواندا الكلمة للإدلاء ببيان إضافي. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غاسانا (رواندا) (تكلم بالفرنسية): لن أهدر وقتكم، سيدتي الرئيسة. وإنما لدي ما أود تصويبه هنا. وستفهمون السبب، سيدتي. أنا رواندي. ولا أقولها بطريقة أخرى.

أود أن أبلغ زميلي العزيز، ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية، بأننا لسنا بصدد الاحتفال بالإبادة الجماعية في رواندا. إنني أدرك أننا لسنا من أساطين لغة موليير وفولتير، ولكن ما ننوي فعله في ٧ نيسان/أبريل إنما هو إحياء لذكرى الإبادة الجماعية التي ارتكبت ضد التوتسي في رواندا. ذلك ما أردت تصويبه. لسنا بصدد الاحتفال والاحتفاء. ذلك كل ما في الأمر.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): طلب ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية الإدلاء ببيان آخر. وأعطيه الكلمة الآن.

السيد غاتا مافيتا وا لوفوتا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (تكلم بالفرنسية): إنني أقدر التصويب الذي قدمه للتو ممثل

رواندا. إن الأمر هو إحياء لذكرى الإبادة، وسنشارك في ذلك جميعاً، إذ إن ما خبره بلده شيء محزن لا يمكن أن نقبله.

وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأقول إنه لا توجد لدينا ثقافة الإفلات من العقاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وأعتقد أن ما نقوله من على هذه المنصة يستحق حداً أدنى من الاحترام، لأنه يقال باسم السلطات في بلداننا. على سفير رواندا – وقد قلت ذلك المرة الماضية – أن يتعلم كيف يحترم البلدان الأخرى، أن يحترم سلطات بلدي.

لذلك لن نقبل هذا الأسلوب. وكما قلت للتو، فإن كونه عضوا بمجلس الأمن لا يخوله قول بعض الأمور. لا يحق له أن يقول ذلك. ورداً على كل شيء قاله للتو، ويسئ إلى بلدي، فإنني أدعوه إلى أن يحترم بلدي، وسلطات بلدي.

الرئيسة (تكلمت بالفرنسية): لم يعد ثمة من أسماء على قائمة المتكلمين. والآن أدعو أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا حول الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٣٠.